

قانون رقم (10) لسنة 2013

بإصدار

الموازنة العامة لدوائر حكومة دبي للسنة المالية 2014

نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

بعد الاطلاع على القانون رقم (5) لسنة 1995 بإنشاء دائرة المالية،
وعلى القانون رقم (7) لسنة 1995 بشأن النظام المالي للدوائر الحكومية في إمارة دبي،
وعلى القانون رقم (6) لسنة 1997 بشأن عقود الدوائر الحكومية في إمارة دبي
وتعديلاته،
وعلى قانون إدارة الموارد البشرية لحكومة دبي رقم (27) لسنة 2006 وتعديلاته،
وعلى القانون رقم (35) لسنة 2009 بشأن إدارة الأموال العامة لحكومة دبي وتعديلاته،
وعلى المرسوم رقم (24) لسنة 2007 بتشكيل اللجنة العليا للسياسة المالية في إمارة دبي
وتعديلاته،

نُصدر القانون التالي:

تقديرات الموازنة العامة

المادة (1)

- أ- تقدّر نفقات الموازنة العامة لدوائر حكومة دبي للسنة المالية 2014 بمبلغ (37,882,000,000) سبعة وثلاثون ملياراً وثمانمائة واثنان وثمانون مليون درهم.
- ب- تقدّر إيرادات الموازنة العامة لدوائر حكومة دبي للسنة المالية 2014 بمبلغ (37,000,000,000) سبعة وثلاثون مليار درهم.
- ج- يقدر العجز المالي للموازنة العامة لدوائر حكومة دبي للسنة المالية 2014 بمبلغ (882,000,000) ثمانمائة واثنان وثمانون مليون درهم.

توزيع النفقات والإيرادات التقديرية

المادة (2)

تتوزع النفقات والإيرادات التقديرية للسنة المالية 2014 وفقاً لما هو مبين في الجدول المُلحق بهذا القانون.

التزامات الجهات الحكومية

المادة (3)

على الجهات الحكومية الخاضعة للموازنة العامة الالتزام بالقواعد والضوابط المتعلقة بالمجالات التالية:

أولاً: أحكام عامة:

- 1- عدم تجاوز الاعتمادات المالية المقررة للجهة الحكومية بموجب هذا القانون.
- 2- الالتزام بأحكام القانون رقم (7) لسنة 1995 المشار إليه عند تنفيذ الموازنة المعتمدة للجهة الحكومية وعلى وجه الخصوص نقل المخصصات من باب إلى باب.
- 3- الالتزام بأحكام القانون رقم (6) لسنة 1997 المشار إليه وذلك فيما يتعلق بإجراء الأوامر التغييرية.
- 4- الالتزام بأحكام القانون رقم (35) لسنة 2009 المشار إليه وذلك فيما يتعلق بالموازنات الملحقة والمستقلة.
- 5- عدم طلب أية اعتمادات إضافية إلا بعد مضي ستة أشهر على الأقل من تاريخ العمل بهذا القانون، وذلك بموجب طلب خطي يُقدم لدائرة المالية معززاً بالأسباب الموجبة لدراسته وإصدار القرار المناسب بشأنه، وذلك وفقاً للإجراءات المعتمدة من قبل اللجنة العليا للسياسة المالية في هذا الشأن.
- 6- تنفيذ الارتباطات المالية التي تمت خلال السنة المالية 2013 من وفورات موازنة السنة المالية 2014، شريطة أن تكون هذه الارتباطات قد تمت وفقاً للموازنة المعتمدة للجهة الحكومية.

ثانياً: الرواتب والأجور:

- 1- عدم تجاوز السقف المحدد للوظائف في الموازنة المعتمدة للجهة الحكومية.
- 2- تأجيل التعيين على الوظائف المستحدثة أو الشاغرة في ميزانية الجهة الحكومية حتى نهاية الربع الأول من السنة المالية 2014، ويستثنى من ذلك التعيين على الوظائف التي تشغر فعلياً خلال هذه الفترة، ومواجهة الحاجة الفعلية التي تستدعي التعيين، ويتم تقدير هذه الحاجة بالتنسيق مع دائرة المالية.
- 3- الالتزام بأحكام قانون إدارة الموارد البشرية لحكومة دبي المشار إليه والتشريعات المنظمة للموارد البشرية لدى بعض الجهات الحكومية والقرارات الصادرة عن رئيس المجلس التنفيذي وذلك في كل ما يتعلق بالترقيات، والمكافآت، والعلاوات، وعدم تجاوز راتب الموظف نهاية مربوط الدرجة التي يشغلها.
- 4- التنسيق مع دائرة المالية عند تعديل سلم درجات ورواتب الموظفين وعلاواتهم ومكافآتهم وامتيازاتهم الوظيفية وذلك بالنسبة للجهات الحكومية التي لا تخضع لقانون إدارة الموارد البشرية لحكومة دبي المشار إليه.
- 5- عدم صرف بدل سكن أو استئجار سكن للموظف إلا في الحالات القصوى، وللموظف الذي تتطلب وظيفته ضرورة تواجده بالقرب من مكان عمله، على أن لا تتجاوز القيمة الإيجارية للسكن وما هو متوجب استقطاعه من الموظف المبالغ التي يصدر بتحديد لها قرار من مدير عام دائرة المالية.

ثالثاً: النفقات التشغيلية:

- 1- عدم المغالاة في اقتناء الأصول الثابتة، وإجراء دراسات الجدوى لاقتناء هذه الأصول.
- 2- عدم الدخول في التزامات طويلة الأجل إلا بعد التنسيق مع دائرة المالية.

رابعاً: المشروعات الإنشائية:

- 1- عدم إجراء أية تعديلات ذات أثر مالي على المشروعات الإنشائية إلا بعد الحصول على موافقة دائرة المالية المسبقة على ذلك.

2- عدم اعتماد أية مشروعات إنشائية خارج نطاق الموازنة المعتمدة.

إصدار القرارات التنفيذية

المادة (4)

يُصدر مدير عام دائرة المالية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

السريان والنشر

المادة (5)

يُعمل بهذا القانون اعتباراً من الأول من يناير 2014 وحتى 31 ديسمبر 2014، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن راشد آل مكتوم

حاكم دبي

صدر في دبي بتاريخ 24 نوفمبر 2013م

الموافق 20 محرم 1435هـ

جدول
بتوزيع النفقات والإيرادات المقدرة للسنة المالية 2014

النسبة النئوية	الموازنة المعتمدة (بالدرهم)	البيان
أولاً: النفقات المقدرة		
37%	14.046.000.000	الرواتب والأجور
32%	12.402.000.000	المصروفات العمومية والإدارية والمنح والدعم
3%	1.032.000.000	المصروفات الرأسمالية التشغيلية
17%	6.350.000.000	الإنفاق الاستثماري (المشروعات الإنشائية)
11%	4.052.000.000	سداد الالتزامات والفوائد البنكية
100%	37.882.000.000	إجمالي النفقات المتوقعة
ثانياً: الإيرادات المقدرة		
21%	7.665.000.000	الإيرادات الضريبية
67%	24.885.000.000	الإيرادات غير الضريبية (الرسوم والغرامات)
3%	1.000.000.000	عوائد الاستثمارات الحكومية
9%	3.450.000.000	صافي إيرادات النفط
100%	37.000.000.000	إجمالي الإيرادات المتوقعة